التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة

الأستاذ: خالد بشكيط
أستاذ مساعد (أ)
قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 15-05 -2018
تاريخ قبول المقال: 31-05-2018

ملخص: تشهد منطقة الساحل الإفريقي تهديدات لا تماثلية عديدة أثرت على امن واستقرار شعوب المنطقة والتي منها جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة وما زاد من تفاقمهما وخطورتهما هو التعاون والتنسيق والتحالف الموجود بينهما وهذا في ظل الفشل الدولاتي الذي يميز دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها الشاسعة وهو ما يجعلها ملاذا آمنا وبيئة ملائمة تستحكم فيها وتتنامى مثل هذه التهديدات.

إن ما يزيد حالة اللا أمن تعقيدا هو ظاهرة الانتشار Spillover للإرهاب والجريمة معا في مقابل ضعف المقاربة الميدانية الممارساتية للحكومات المحلية وهذا ما استدعى استجابات غربية عسكرية مثلت دافعا جديدا أمام هذه الفواعل التهديدية الجديدة وخصوصا الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، التهديدات اللاتماثلية، الأمن والاستقرار، الإرهاب، الجريمة المنظمة، التنسيق والتحالف.

Abstract: The Sahel region of Africa is experiencing many asymmetric threats that have affected the security and stability of the region's people, for example the organized crime groups and various terrorist organizations, and what aggravate and made them more dangerous was the existing cooperation, coordination and the alliance between them. all that Under the international failure that characterizes the countries of the region and their inability to control their vast borders which makes them a safe haven and a favorable environment pwhere this threats are spreading and growing.

What makes the situation of insecurity more complexis the Phenomenon of spillover terrorism and crime in opposit of the weakness of local government's pragmatic approach. This has necessitated Western military responses that have been a new impetus to these new threats

Key words: African coast, Asymmetric threats, Security and stability, Terrorism, Coordination and alliance.

مقدمة:

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سميا الفواعل والهياكل، والقيم السائدة فيه، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة لا تماثلية أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية كأحد هذه الفواعل اللاتماثلية التي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية والرقمية فأصبحت هذه التهديدات تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها، وبالنظر إلى كون منطقة الساحل الإفريقي شهدت في السنوات الأخيرة تصاعدا وتفاقما معتبرا لظاهرتي الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية فضلا عن التعاون والتنسيق الموجود بينهم فهذا يستدعي البحث في تلك العلاقة الموجودة.

المبحث الأول/ التحدي الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مجموعات إرهابية كانت بدايتها بعد هجمات 2001/09/11 ومع ذلك فقد ركز المحللون اهتماماتهم على تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وصلاتها بتنظيم حركة الشباب الصومالية وجماعة بوكو حرام النيجيرية فتصاعد حدة القتال في "قوس عدم الاستقرار" فضلا عن تغيير التكتيكات بين الجماعات المتمردة والإرهابية تكشف عن وجود علاقة متنامية بين هذه الجماعات وهو ما يشكل تهديدا لشعوب وحكومات منطقة الساحل وخطرا أكبر لعدم الاستقرار ليس للمنطقة فقط بل للمجتمع الدولي وسنحاول التطرق لمختلف التنظيمات الإرهابية.[(1)]

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي

1-تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

منظمة معقدة توسعت بصفة واضحة في منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي وهو في الأصل منبثق من الجماعة الإسلامية المسلحة[*](GIA) التي تحولت في سبتمبر 1998 للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) حيث اكتسب شهرة دولية مع اختطاف ثلاثين سائحا أوروبيا في الصحراء سنة 2003 كما نفذت عدة هجمات إرهابية في المنطقة قبل تحولها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007/01/24 عندما أعلن عبد المالك دروكدال اعتماد الاسم الجديد -تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي- بما يتوافق والإستراتيجية الجديدة للقتال التي أدخلتها ساحة الإرهاب العالمي ما جعلها الآن منظمة إرهابية خطيرة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين حيث وضعت على القائمة الرسمية للمنظمات الإرهابية في عديد الدول.[(2)] وترجع فعالية هذا التنظيم في العمل الإرهابي لسببين هما:

-**هيكل المنظمة:** نظرا لطبيعة أنشطة التنظيم فلا يوجد أي مخطط هيكلي رسمي بانتظام لتحديثها ولهذا فان تحديد هيكلها ليس سهلا، ومع ذلك من الممكن القول أن عمل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي كما القاعدة الأم يتمحور حول الولاء للزعيم، وفقا للمنطق القبلي مع الحفاظ على

الاستقلالية الذاتية.(3) **أما** مجال عملها فهو على نطاق واسع حيث تم تقسيم أراضي النشاط إلى أربع مناطق نفوذ ويتوزع الرجال عبر وحدات أساسية صغيرة تسمى الكتيبة.(4)

– تمويل أنشطة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

نجحت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في جعل منطقة الساحل الإفريقي أرضا خصبة لزيادة أعمالها الإرهابية وهذا يعني استخدام مختلف الجرائم للتمويل، وهذه الوسيلة ليست بدعة جديدة تجيز تمويل الجهاد من خلال الأنشطة غير المشروعة فتاريخها يعود إلى بداية التسعينيات أين لم تتردد كل من الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في اللجوء لمثل هذه الأساليب وفي حالة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي فالعديد من الموارد تساهم في أنشطتها بداية من عمليات الخطف وطلب الفدية (حوالي 150 مليون يورو على مدى خمس السنوات) أما المصدر الثاني الذي يعد بمثابة مصدرا بديلا فهو المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام جعل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تنخرط في عملية ابتزاز تجار المخدرات الأمر الذي مكنها من الحصول على أسلحة وتجنيد مقاتلين جدد وتمويل الأعمال "الاجتماعية" بين بعض سكان في المنطقة وتحديدا في شمال مالي من أجل دعم قضيتهم أو على الأقل الحد من مشاعر الرفض التي من الممكن أن تبرز لدى السكان المحليين ضدهم وهو ما يعني بناء علاقات مع المجتمعات المحلية(5)

1-2-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا *MOJWA*/ مجموعة انشقت عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عام 2011 بزعامة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو تضم في صفوفها الشباب المتشددين المنفصلين عن قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وعلى الرغم من تطابق أهدافها مع أهداف القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي فهي تسعى لتمويل أنشطتها باستخدام عمليات الخطف للحصول على فدية حيث أصدرت الحركة بيان عام 2011 تعلن مسؤوليتها عن اختطاف ثلاثة أوروبيين* في الجزائر مطالبة بدفع الفدية.(6) ويمكن إرجاع انشقاقها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:(7)

أولا/ معظم قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من العرب البيض وبالنظر لتاريخ التوتر بين العرب والأفارقة السود والتجاهل العربي للسود ونظرتهم الدونية لهم أدى إلى توتر واستياء بين عناصر التنظيم ما دفع بهم (الإرهابيين الأفارقة السود) إلى الانشقاق وتشكيل تنظيم جديد **MOJWA** حيث نجد قيادتها تتألف من الأفارقة السود.

ثانيا/ الانشقاقات في القيادة التي حدثت نتيجة لشكوك بأن القيادة الجزائرية للقاعدة مخترقة من طرف أجهزة الأمن الجزائرية.

ثالثا/ توفر أسلحة جديدة من ليبيا دفع باتجاه الانقسام لتوسيع تواجد التنظيمات الإرهابية في الساحل وشمال أفريقيا كما منح الشباب السلطة في مواجهة قادتهم فالربيع العربي الذي هو ثورة مدنية ضد القادة المستبدين نظر إليه الإرهابيون الصغار كمثال لهم حيث حاول التنظيم منع الاستياء

والانشقاق الداخلي عن طريق تشجيع المقاتلين الشبان الساخطين بمنحهم ألقاب قيادية وأدوار مهمة وتوزيع إمارة الصحراء في كتائب شبه مستقلة في الجهود المبذولة لتوفير المزيد من المقاتلين

1-3-تنظيم بوكو حرام* الإرهابي/ حركة إسلاماوية تأسست على يد رجل الدين الشاب محمد يوسف سنة 2002 تمركزت بداياتها في المنطقة الشمالية الشرقية** من نيجيريا بهدف إقامة دولة إسلامية، ثم توسعت في كامل نيجيريا لتنتشر بعدها إلى خارج الحدود لتصبح رقما فاعلا في المعادلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وقد كان عناصرها في البداية أساسا من الطلاب الإسلاماويين في الشمال ورجال الدين والفقراء وانظم إليها فيما بعد مؤيدين آخرين كسبتهم من خلال التحدث علنا ضد الفساد داخل الحكومة النيجيرية.(8)

كانت الجماعة قبل سنة 2009 لا تهدف إلى الإطاحة بالحكومة النيجيرية ولكن في الوقت نفسه تشارك في معارك على مستوى منخفض مع قوات الشرطة المحلية والقرويين غير الملتزمين، لكن في سنة 2009 تغيير هذا النهج عندما اشتبكت قوات الشرطة النيجيرية يوم 2009/07/30 مع أعضاء بوكو حرام في ولايات بورنو، بوتشي، يوبي وكانو. حيث تم القضاء على أكثر من 700 إرهابي وتم إعدام مؤسسها وهو ما دفع بالكثير من عناصرها للهروب للدول المجاورة ولكنها عادت للظهور مجددا سنة 2010 تحت قيادة **إيمان أبو بكر شيكاو** من خلال تنفيذها عمليات عنيفة ضد أهداف حكومية في الولايات الشمالية حيث تم إحصاء 11 هجوم مسلح وتفجيرين في العام نفسه أبرزها الهجوم على سجن في ولاية بوتشي أسفر عن هروب أكثر من 700 سجين وسلسلة من التفجيرات عشية عيد الميلاد في جوس وسط نيجيريا أودت بحياة 80 شخصا وشهدت سنة 2011 عدة هجمات بإلقاء قنابل في مراكز الاقتراع ومكاتب اللجنة الانتخابية هذه التفجيرات تعكس تغيرا في تكتيكاتها مع استخدام التفجيرات الانتحارية كان أبرزها في 2011/08/26 خلال الهجوم على مقر الأمم المتحدة في أبوجا بواسطة انتحاري يقود سيارة مفخخة أسفر عن مصرع 23 شخصا وإصابة 116 بجروح، وبتاريخ 2011/11/04 هجمات منسقة على مراكز الشرطة والكنائس وقاعدة للجيش في ولاية يوبي خلفت أكثر من 150 قتيلا و100جريح.(9)

1-4-حركة الشباب الصومالية/ أدى انهيار الدولة في الصومال إلى إنشاء محاكم الشريعة سنة 1990 التي اتحدت مشكلة ما يعرف اتحاد المحاكم الإسلامية "**ICU**" بهدف مواجهة أمراء الحرب في مقديشو، وبعدها برز فصيل متشدد من اتحاد المحاكم الإسلامية يعرف باسم حركة الشباب وهي قوة قتالية تضم حوالي 400 عضو من الشباب وبقايا عناصر الحركة الإسلامية الصومالية السابقة "الاتحاد الإسلامي"(10)

في جوان 2006 قاد اتحاد المحاكم الإسلامية انقلاب عسكري ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية الذي تم قمعه وإخماده بعد تدخل القوات الإثيوبية في ديسمبر 2006 وبمشاركة قوات أجنبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية وهو ما أشعل التوجهات المتطرفة المدعمة من حركة الشباب ومع انسحاب القوات الإثيوبية سنة 2009 شنت حركة

الشباب في شهر ماي هجوما سيطرت على إثره على أجزاء كبيرة من مقديشو.[11] ويمكن تقسيم تطور حركة الشباب حسب **"Rob Wise"** من مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية ***"CSIS"*** إلى مرحلتين هما:[12]

.مرحلة البروز (ديسمبر 2006- بداية 2008)/ خلال هذه المرحلة كان التطرف مرتفع جدا كرد فعل على التدخل الأجنبي في الصومال حيث أدى التدخل الدولي بحركة الشباب التي تعرف ذاتها كحركة قومية لتكون أكثر راديكالية وعنفا فخلال هذه الفترة التي شهدت غياب الحكم خصوصا في جنوب الصومال استغلت ذلك حركة الشباب في تجنيد مقاتلين من المجتمعات المحلية من خلال تقديم الخدمات الأساسية للسكان وتوزيع المواد الغذائية وغيرها

.مرحلة التحول (أوائل عام 2008 إلى الوقت الحاضر) خلال هذه المرحلة حدث تحول تكتيكي انتقلت بموجبه الحركة من محلية قومية إلى جماعة إرهابية دولية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وقد جاء هذا التحول كرد فعل على وجود القوات الإثيوبية. وحسب رولاند يشير مارشال، كبير الباحثين في معهد الدراسات السياسية بباريس *CNRS* هناك اتجاها جديدا مقلقا من انضمام مواطنين من شرق أفريقيا لحركة الشباب التي يمكن أن تنتج حركات جهادية في كينيا وتنزانيا وأوغندا في المستقبل. وحسب المحللين الأمنيين فمقاتلي* حركة الشباب كانوا يتراوحون بين 12000 و 14000 مقاتل قبل أن تنخفض إلى 8000 منذ بدء القتال ضد القوات الإثيوبية والكينية منذ ديسمبر 2011.[13]

التمويل حسب مجلس الأمن الدولي في تقريره عن الصومال وإريتريا منذ جويلية2011 وجد أن حركة الشباب تكسب بين 70 إلى 100مليون دولار سنويا من الضرائب والابتزاز والقيام بعمليات داخل مناطق سيطرتهم خصوصا تصدير الفحم وتهريبه عبر الحدود إلى كينيا إضافة إلى تجارة التهريب، دعم الشتات والمساعدات الخارجية ضيف إلى ذلك الحماية التي توفرها لشبكات الجريمة المختصة بالقرصنة حيث تدفع عصابات القراصنة جزء من أرباحها لحركة الشباب كفدية للحماية وهذه النسبة تختلف تبعا لمدى تشارك الشباب في محاولة القرصنة (5-10٪ حماية، التدريب على الأسلحة 20٪، والتمويل 50٪).[14]

1-5-تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (ISIS)

ارتفع تدفق الإرهابيين بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط خصوصا سوريا والعراق إلى دول منطقة الساحل الأفريقي مثلما حدث في الجزائر مع عبد المالك غوري زعيم جند الخلافة الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائرية إثر محاولته إدخال تنظيم داعش للجزائر، وفي المغرب ألقت الأجهزة الأمنية الحكومية القبض علي المجند الفرنسي المرتبط مع جبهة النصرة في سوريا وأنصار الشريعة في ليبيا.[15] ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، فضلا عن تقارير استخباراتية، فقد أقسم أكثر من 40 منظمة إرهابية حول العالم بالولاء والدعم لداعش، 20 منها في منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي وأماكن أخرى في أفريقيا، نذكر منها جند الخلافة في الجزائر وتونس، الدولة الإسلامية في ليبيا

(درنة)، بوكو حرام في نيجيريا، حركة الشباب منطقة جوبا، خلية بشير أبو نعمان في الصومال، الالتزام من القرآن والسنة في السودان، وجماعة أنصار بيت المقدس في سيناء.

كما استطاع التنظيم ذاته سنة 2015 من إنشاء قاعدة أساسية للتدريب على الجهاد في ليبيا مستغلا في ذلك عدم الاستقرار وغياب حكومة موحدة، حيث تم تدريب 6500 من المتطرفين الإرهابيين للقيام بهجمات إرهابية في المستقبل[16] وقد شارك في هجوم كبير على فندق "كورنثيا الفاخر" في العاصمة أسفر عن خسائر بشرية كبيرة بين الليبيين والأجانب وهذا كرد فعل على اعتقال أبو أنس الليبي سنة 2013 من قبل القوات الخاصة الأمريكية وهو المتهم بالتورط في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا سنة 1998 والتي قتل فيها 224 شخصا. كما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن انفجار سيارة مفخخة خارج مبنى الأمن الدبلوماسي في طرابلس.[17]

المطلب الثاني:الروابط بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام وحركة الشباب في منطقة الساحل

أدرج مجلس السلم والأمن الأفريقي في ديسمبر 2011 تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكوحرام، وحركة الشباب الصومالية كجماعات إرهابية أفريقية وذلك بعد استشعار الاتحاد الإفريقي لخطر العنف المتزايد من طرف الجماعات الإرهابية السالفة الذكر فضلا عن اكتشافه الصلات القوية المتنامية بينها ومن ذلك نجد انتماء قادة حركة الشباب لتنظيم القاعدة منذ سنة 2007 حيث حاولت الحركة خلال فترة "التحول التكتيكي" عام 2008 الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجذب المقاتلين الأجانب بما في ذلك حملات الفيديو المختلفة ورسائل عبر الإنترنت وقد نفذت الحركة أول هجوم عبر وطني في جويلية 2010 في نهائي كأس العالم لكرة القدم بأوغندا، وهي بلد دعم بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الصومال، ضيف إلى ذلك تزايد استخدامها القنابل الانتحارية وبالتالي فسرعة التكتيكات المتغيرة لحركة الشباب نحو نهج أكثر عنفا - ربما تعلمها في معسكرات تدريب القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي- يعكس وجود صلات وثيقة بينها وبين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وقد تجسد ذلك عقب تقديمها بيان رسمي 2012/01/30 تؤكد ارتباطه بتنظيم القاعدة.[18]

إن الأدلة على وجود صلات وثيقة بين المجموعات الإرهابية الثلاث لا تزال محدودة ومع ذلك وفقا لبعض المحللين أن عناصر من تنظيمي بوكو حرام وحركة الشباب شاركوا في تدريبات مشتركة ضيف إلى ذلك تصريح نائب وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل في نوفمبر 2011 بأن تقارير المخابرات أظهرت أدلة على وجود تنسيق بين بوكوحرام والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وتبعه تحذير *Gilles de Kerchove* منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي في الشهر الموالي بشأن المخاطر المتعلقة بالجهود المبذولة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لتوسيع قاعدتها السلطوية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تحالفها مع تنظيم بوكو حرام. وهو الأمر نفسه الذي حذر منه مجلس النواب الأمريكي بان بوكوحرام تطور تكتيكات وأهداف كنتيجة للعلاقات مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب.[19]

إن هذا التزاوج المتعدد في الأسلحة والتكتيكات وخبرتهم في صناعة القنابل يمكن أن تزيد بسرعة قدرات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا ما أكده مسؤولون نيجيريون بأن الهجوم على مبنى الأمم المتحدة الذي وقع في أوت 2011 في ابوجا من طرف تنظيم بوكوحرام قام به رجل نيجيري رجع من الصومال كما فككت الشرطة النيجيرية خلية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كانت تعمل في البلاد في 22 مارس من العام نفسه وقبلها إلى إلقاء القبض على خمسة إرهابيين ينتمون للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في بلدة كانو في 26 جانفي خطفوا مهندس ألماني، كما حذر قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) الجنرال كارتر هام، من الجماعات التي لها صلة بتنظيم القاعدة بما في ذلك حركة الشباب* وجماعة بوكو حرام والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التي تحاول تنسيق أنشطتها عبر منطقة الساحل الإفريقي.(20)

أن القلق المتزايد من الخطر الإرهابي في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا برز بداية من سنة 2001 وقد اتضح بصورة جلية مع تصعيد الهجمات العنيفة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة عبر الوطنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، جماعة بوكو حرام، أنصار الشريعة، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، جماعة المرابطون، حركة الشباب الصومالية، وتنظيم الدولة الإسلامية داعش (Daesh) في ليبيا، وهدفهم المعلن هو إقامة "الخلافة" بمفهومهم الخاص حيث أصبح ارتباط هذه الجماعات المتطرفة واضح ومتزايد "رسمية وغير رسميا" في "تحالف مقدس" مع الحركات التي تشاطرها الرأي، فضلا عن "تحالف غريب " مبني على الاتجار والخطف، والتطرف العنيف، زيادة على هذا نجد هذه الشبكات الإرهابية العابرة للحدود تتوسع عبر "قوس عدم الاستقرار" الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ما يزيد من ترابط وتدفق المجندين بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الوسط خصوصا سوريا والعراق إلى منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لشعوب ودول المنطقة ككل.(21)

المطلب الثالث: العوامل المنتجة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

أدت خسائر الجماعات الإرهابية على يد الجيش والضعف التدريجي لخطابه الديني-السياسي في الجزائر بفضل الحرب ضد الإرهاب وتزايد الوعي لدى السكان، إلى أعادة انتشاره من جديد والولاء لتنظيم القاعدة بهدف التمويل والعثور على ودائع جديدة لتجنيد الإرهابيين جدد واستقطاب المقاتلين السابقين الذين قاتلوا في العراق وأفغانستان وغيرها ولهم علاقات مستمرة مع الحركة الجهادية وهو ما أكده مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رمضان العمامرة بتفسيره انتماء الجماعة السلفية لتنظيم القاعدة وإعادة انتشارها مؤخرا في منطقة الساحل الإفريقي مرجعا ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

الأول/ البحث عن مناطق جديدة كملاذات آمنة تتميز بوجود تغطية أمنية منخفضة وغير كافية من طرف أجهزة الدولة.

الثاني/ السعي لمصادر جديدة للتمويل حيث أدى قطع المصادر التقليدية للتمويل من خلال التدابير الدولية المتخذة وتراجع منح الدعم الشعبي للتطرف والإرهاب بالتنظيمات الإرهابية لمحاولة

إيجاد قواعد خلفية جديدة ومصادر بديلة للدخل لتمويل هجماتها وفقا لما أكده كمال رزاق بارة من أن عمليات الخطف التي استهدفت غربيين في منطقة الساحل الأفريقي تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل من خلال جلبها أرباحا للإرهابيين قدرت 150 مليون يورو على مدى خمس سنوات ومن جهة أخرى كشف عبد القادر مساهل أن 95٪ من تمويل الإرهابيين يأتي من عمليات الخطف والفدية وأن كمية المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام بلغت 50 طن وهو ما جعل التنظيمات الإرهابية تنخرط في عملية تعاون مع تجار المخدرات وعليه يعتبر هذا السوق الجديد المزدهر مصدرا بديلا للتمويل في حالة فشل محاولات الاختطاف ومصدرا آمنا ودائم للدخل على يد المهربين

الثالث/ الحاجة لمساحات جديدة لتلبية احتياجات التوظيف في مواجهة عالمية مع الآخرين حيث وجدت منطقة الساحل الإفريقي كأرض خصبة للاستقرار والتموقع وجذب المجندين الجدد من الشباب العاطلين عن العمل.[22] كما يمكن تفسير ذلك الانتشار في المنطقة وفقا لما يلي:

أولا/ العنف المستشري في منطقة الساحل الإفريقي/ أصبحت منطقة الساحل منذ بداية الألفية منطقة إستراتيجية للحركات الإرهابية في منطقة جغرافية لا تخضع للمراقبة وحيث تتعرض أغلب بلدانها للعنف والنزاعات المستمرة على غرار نزاع الطوارق في مالي والنيجر والنزاعات الداخلية في غرب إفريقيا وشرقها إضافة للنزاعات الحدودية والنزاعات المتعلقة بالعنف الانتخابي. إن منطقة الساحل الإفريقي تتأثر بشدة من المشاكل المستمرة والكوارث المفاجئة والوضع المتردي في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف والفقر وضعف الأنظمة السياسية وباختصار فإن المنطقة تشهد حالة قريبة إلى الفوضى التي لا تتحسن وهو ما يؤثر على قدرة الدول على مكافحة الأخطار الأمنية بل على العكس من ذلك فتلك الأوضاع تعمل على تنمية تلك التحديات من خلال توفير مكان مناسب لها[23]

ثانيا/ ضعف وهشاشة دول منطقة الساحل الإفريقي -الدول الفاشلة والمنهارة ناقلات للتهديد-/ يشكل ضعف الدول في العالم تهديدا خطيرا لأنفسهم وللآخرين وهو ما ينطبق على دول منطقة الساحل الإفريقي المتألفة من دول فاشلة غير القادرة على السيطرة على أراضيها بصورة فعالة وضمان الأمن فهي تفتقر إلى أجهزة الدولة الفعالة ومنه فهشاشة دول هذه المنطقة تعتبر أرض خصبة محتملة للجماعات الإرهابية والمهربين الذين تسربوا للمنطقة ويفسر ضعف هذه الدول من خلال عدة أسباب: غياب الاستثمارات والظروف الاقتصادية المتخلفة من بطالة وفقر وفساد فمعظم دول المنطقة غير قادرة على أداء صلاحياتها السيادية بقوة.

ان غياب الدولة في هذه المنطقة نعمة للقاعدة في المغرب الإسلامي لأنه يعزز وجودها في المنطقة بالشكل الذي تتمكن فيه من زعزعة استقرار المنطقة وخلق حالة من الفوضى لتتمكن من العمل بأريحية فجميع أنشطة الجماعات الإرهابية تنمو وتزدهر في بيئة أمنية مضطربة بدءا من تطوير قدراتها العملياتية، التدريب، التسليح، التجنيد، القيام بأعمال إرهابية ضد هذه الدول والمؤسسات والمواطنين وضد الدول المجاورة والرعايا الأجانب. كما أن غياب الدولة في منطقة الساحل بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها (التعليم والصحة والغذاء والفرص الاقتصادية والاجتماعية) أدى إلى الشعور بتخلي الدولة عنهم إضافة لانخفاض قدرة الهياكل الأمنية على ضمان

رقابة فعالة على مناطق واسعة جدا ومهجورة في كثير من الأحيان وخاصة المناطق الحدودية الممتدة على مئات الكيلومترات، إلى سهولة اختراقها وجعلها مكانا آمن لنشاط العصابات الإرهابية والمهربين.(24)

ثالثا/ غياب وضعف التنمية أشار مجموعة من الخبراء المعينين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2004 للتفكير في التحديات الأمنية للإنسانية لوضع حجر الأساس لنظام أمن جماعي جديد ان الأمراض المعدية والفقر المدقع تمثل تهديدات في حد ذاتها وأرضا خصبة لنشأة تهديدات أخرى بما فيها الصراع المدني، فمؤشرات التنمية للدول التي تقع في قلب عمل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي هي من بين أدنى المعدلات العالمية وثلاثة من هذه الدول تعاني من الفقر، ففي مؤشر التنمية العالمي موريتانيا في المرتبة 159، ومالي في المرتبة 175، والنيجر في المرتبة 186، وهو ما سمح للحركات الإرهابية بالإقامة الدائمة والاستفادة من الفوضى(25)

رابعا/ العجز الديمقراطي وغياب الحكم الرشيد أدى الحكم السيئ المزمن للسياسات الاجتماعية والاقتصادية غير الفعالة، إلى تفاقم الخطر الإرهابي وروافده ويتضح هذا العجز في المقام الأول من قبل الأنظمة السياسية من حيث احترام المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، فهي تتميز بديمقراطية الواجهة، وانتشار الفساد على جميع المستويات وهو ما أثر على العديد القطاعات في هذه الدول وخاصة الأكثر حساسية، ممثلة في الدفاع والأمن مما جعلها غير قادرة على أداء مهامها الأساسية والحيوية بفعالية وكفاءة، وجعل الحماية ضعيفة وحتى وهمية ضد مكافحة جميع الأنشطة الإجرامية والأنشطة إرهابية فقد برزت في منطقة الساحل الإفريقي الدول المنهارة حيث أصبحت السلطة بيد الميليشيات السياسية والعرقية بدلا من القوات النظامية التي لا سلطة لها ما ساهم في انعدام الأمن على نطاق واسع، وأصبحت طرق وشوارع في يد الخارجين عن القانون.(26)

انتشار ظاهرة التطرف في منطقة الساحل الإفريقي: شهدت عديد دول منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة بروز ظاهرة التطرف المصحوب بالعنف كرد فعل على الممارسات الاستبدادية للنظم المحلية التي أغلقت باب المشاركة والحوار في وجه الإسلاميين حيث لم توفر لهم وسائل سلمية لتحقيق طموحاتهم الشخصية وبما أن المنطقة متخلفة تنمويا حيث الجهل والأمية ضيف لذلك التغلغل التدريجي الخبيث لتيارات دخيلة عن المجتمعات المحلية مثل الوهابية* وكذلك السخط الشعبي من ممارسات القوى الكبرى كل ذلك شكل واقعا جديدا استغلته التنظيمات الإرهابية لتعزيز قدرتها العقائدية المتعصبة ما سهل عليها عملية تجنيد عناصر جدد ما يبرز العلاقة بين الهشاشة والتطرف(27)

الأزمة الليبية كعامل جديد لاستقطاب الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: أدى تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل منها زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة لسببين رئيسين تمثل الأول في انتشار السلاح بكمية كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي إثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى عن عملية النهب التي وقعت وتقاعس عن حمايتها ومراقبتها وهو ما انتقدته دول المنطقة، مثل مالي و الجزائر وعليه فانتشار الأسلحة الثقيلة إلى

جانب الحدود التي يسهل اختراقها شجع من عملية توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذا السوق المفتوح. والسبب الثاني هو أن انهيار الدولة الليبية أدى إلى حالة من الفوضى التي تحبذها الجماعات الإرهابية والإجرامية للقيام بأنشطتها ما جعلها تتخذ من ليبيا مكانا آمنا لها.

التنافس الدولي في المنطقة: توجد علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل فإذا كان قد ثبت مرارا توظيف الأول للثاني فإن الثاني أصبح يوظف الأول-الوجود الأجنبي- للالتفاف حوله وتحويل الساحل إلى"واد سوات جديدة" فتنامي الأهمية الجيوإقتصادية للساحل الأفريقي وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه الحضور الأجنبي الذي يحمل مظهر القوة "تواجد عسكري، قواعد عسكرية،..." تحت مبرر التعاون والتحالف شجع الجماعات الإرهابية على الوجود في هذه المنطقة من حيث جعله هدفا لعملياتها وهكذا نلاحظ كيف تقاطع الإختراقان الأجنبي والإرهابي على أراضي الساحل الأفريقي وكيف مثل كل منهما سببا ونتيجة للأخر أضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة ومسرحا للصراع بينهما وتركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذا الصراع(28)

المبحث الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

أبدى متخصصين من عدة دول قلقهم بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي لجذب مزيد الملايين من عمليات الخطف والفدية، وابتزاز المهربين والاتجار بالمخدرات، فخطر توسع هذه الظاهرة في أعماق المنطقة متوقعة حيث الظروف التي تجري فيها مواتية على غرار التطرف الفساد التخلف التهريب عبر الحدود، فقد ثبت تواطؤ مختلف الأطراف الفاعلة في هذا المحيط الشاسع من الإرهابيين إلى المتمردين المسلحين وصولا إلى المهربين، وعلى الرغم من اختلاف دوافعهم وإيديولوجياتهم إلا أنهم يتعايشون معا من خلال تبادل الخدمات وهدفهم الوحيد المشترك البقاء على قيد الحياة ويبرز الترابط والتعاون بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من خلال النقاط التالية(29)

المطلب الأول: الاتجار بالمخدرات كمصدر بديل للتمويل الإرهاب

دفع قطع المصادر التقليدية للتمويل من خلال التدابير الدولية المتخذة* وتراجع منح الدعم الشعبي للتطرف والإرهاب بالتنظيمات الإرهابية لمحاولة إيجاد قواعد خلفية جديدة ومصادر بديلة للدخل لتمويل هجماتها وهذا ما أقره رزاق بارة "مستشار الرئيس الجزائري" بأن عمليات الخطف التي استهدفت غربيين في منطقة الساحل الأفريقي مصدرا أساسيا للتمويل فقد جلبت أرباحا للإرهابيين قدرت 150 مليون يورو على مدى السنوات الخمس الماضية كما كشف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية أن 95٪ من تمويل الإرهابيين يأتي من عمليات الخطف والفدية وأن كمية المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام بلغت 50 طن وهو ما جعل التنظيمات الإرهابية تنخرط في عملية ابتزاز تجار المخدرات خصوصا مع افتتاح طرق جديدة لتهريبها من أمريكا اللاتينية نحو الشرق الأوسط وعليه يعتبر هذا السوق الجديد المزدهر –التعاون مع تجار المخدرات والتهريب- مصدرا

بديلا للتمويل في حالة فشل محاولات الاختطاف ومصدرا آمنا وشرعيا** ومستدام للدخل على أيدي المهربين.(30)

لقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الوضع الأمني في العالم، إلى أن الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يعتمد بشكل وثيق على أموال الفدية، ولكن يتم تمويله أيضا عن طريق المهربين وتجار المخدرات وهو ما أدى إلى تجدد القوة القتالية والقدرة على الأذى الذي أظهر زعزعة الاستقرار وتهديد العديد من بلدان منطقة الساحل، كما أنها قد وجدت أرضا خصبة للاستقرار والتموقع وجذب المجندين الجدد من الشباب العاطلين عن العمل وقد ساعدهم في ذلك نسج روابط التعايش مع الإرهابيين المحليين والمهربين المستعدين بشكل جيد والقبائل والمتمردين المعادين للقوى الرسمية.(31)

إن تهريب المخدرات بالنسبة للإرهابيين*** له هدف مزدوج:(32)

أولا/ الربح بحيث يمكنهم من جمع الأموال اللازمة لأنشطتهم الإرهابية.

ثانيا/ إغراق مجتمعات العدو بالمخدرات وجعلها مدمنة، وهو سبب كاف لتوريط أفرادهم ومدمنيهم في تهريب المخدرات بمعنى آخر فمسألة ارتباط الإرهاب بالمخدرات تصبح أكثر وضوحا فبالإضافة إلى كونها مصدرا للدخل فهي آلية في عملهم الإرهابي العالمي.

المطلب الثاني: تجار المخدرات بحثا عن طرق بديلة وشركاء موثوق بهم:

إن بلدان منطقة الساحل الإفريقي ضعيفة للغاية لمواجهة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة حيث يتم نقل المخدرات من قبل خبراء الصحراء من خلال بلدان الساحل عبر موريتانيا مالي والنيجر والمغرب لتصل إلى إسبانيا والشرق الأوسط حيث يتم بيعها بحوالي 4000 يورو للكيلوغرام وعليه أصبحت منطقة الساحل الإفريقي جذابة جدا للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات (أمريكا اللاتينية والمغرب وأفغانستان) والمناطق المستهلكة (أوروبا، أمريكا الشمالية، روسيا والشرق الأوسط) وتقدر حجم المبيعات ب 60 مليون يورو للطن في أوروبا و171 مليون دولار في الشرق الأوسط ومثل هذه المبالغ تعتبر قوة مزعزعة للاستقرار خاصة عندما تمر المخدرات من خلال البلدان ذات الأجهزة الأمنية الضعيفة فتصبح غير قادرة على التعامل معها، فالناتج المحلي الإجمالي لبلد في منطقة الساحل الإفريقي مثل مالي والنيجر مثلا يعادل عدة أطنان فقط من الكوكايين وهو ما يبين تأثير تهريب المخدرات في هذه البلدان وكيف أن دول المنطقة عرضة للابتزاز والفساد من طرف أباطرة المخدرات لإحباط كل مقاومة(33)

المطلب الثالث: تبادل الخدمات بين الإرهابيين ومهربي المخدرات أو السعي للبقاء على قيد الحياة:

الصلة بين التنظيمات الإرهابية والجماعات المتمردة وجماعات الجريمة المنظمة كبيرة وواضحة ففي دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لمتابعة مجموعة إجرامية في 16 دولة، أظهرت أنه في 35٪ من الحالات هناك قدر من التعاون بينهما على المستوى

الوطني، و 22٪ لديهم اتصالات حتى مع الجماعات الإجرامية الخارجية، وعلاوة على ذلك أبرزت دراسة كندية التواطؤ بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

الدراسة أولا حددت خمسة أنواع من التعاون: عملياتية (تنفيذية)، لوجستيكية، مالية، سياسية وأيديولوجية فمن بين 40 دولة شملتها الدراسة أكدت 13 دولة أنها وجدت صلات بين الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة متركزة عموما في التعاون المالي واللوجستيكي، لكنها تميل أيضا إلى التعاون السياسي والأيديولوجي. النتيجة نفسها استخرجت من دراسة قامت بها الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات والتي ركزت على 36 جماعات إجرامية التي تعتبرها الإدارة الأمريكية كمنظمات إرهابية ووجدت الدراسة أن 14 مجموعة من 36 يشاركون في تهريب المخدرات، معتبرة أن الحرب على الإرهاب والحرب على المخدرات يجب أن تكون مرتبطة.

كذلك الأمر نفسه في منطقة الساحل الإفريقي حيث العامل الرئيسي الجاذب للإرهاب هو توافر مصادر الدخل من التدفقات التجارية غير المشروعة فلكي تبقى أعمالهم الإجرامية على قيد الحياة يجب أن يجد الإرهابيون مصادر تمويل للحصول على الأسلحة والذخائر وتجنيد "الموظفين" الجدد لذلك فإنها فرضت حق المرور على تجار المخدرات في المناطق التي يسيطرون عليها في منطقة الساحل الإفريقي الشاسعة، ونصبت نفسها "المشرف" على الطرق الصحراوية. لذلك فهي تمثل نوع من شركات مقدمي الخدمات حيث تقوم بحماية قوافل الكوكايين الآتية من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا ضد ضريبة العبور في حين يعتبر تجار المخدرات بمثابة بنوك للتمويل.(34)

لقد نسج الإرهابيين والفصائل المسلحة ومختلف التجار في منطقة الساحل الإفريقي صلات متشابكة ومعقدة بحيث أصبح من الصعب على الأجهزة الأمنية* التفريق بينهم وبالرغم ذلك يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين هي نوع من التعاون/ التعايش العملي تحت تكوين علاقات المنفعة المتبادلة فالإرهابيين هدفهم تقديم الدعم المالي إلى "تنظيم القاعدة الأم" لتبرير كل الوسائل سعيا وراء أهدافها الخاصة، أما المتمردين والفصائل المناهضة للحكومة فتطمح إلى الاعتراف السياسي والتقاسم العادل للسلطة والثروة مع النظام، أما المهربين الآخرين فيسعون إلى الربح وتقليل الخسائر الناجمة عن ملاحقة القانون والأمن(35)

خاتمة :

ان ملايين الدولارات التي يتم جمعها كل عام من عمليات الاختطاف والاتجار بالمخدرات تسمح بظهور عدد كبير من الأنشطة الإجرامية المتشابكة التي يتم حقنها بالتأكيد في تمويل الإرهاب وقد أدى ذلك إلى تعزيز الصلة بين المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والجماعات الإرهابية وسيزيد بالتأكيد من تأثيرها وقدرتها على تهديد وإيذاء المجتمعات الأفريقية فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتمتع بأكثر من أي وقت مضى في منطقة الساحل الإفريقي بالقوة زاده تدهور الوضع الأمني في ليبيا الذي أصبح عبارة عن "مستودع للأسلحة في الهواء الطلق" وهو ما حول القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى قوة ضاربة مزعجة والنتيجة الحتمية لهذه الحالة هي تهيئة مناخ من انعدام الأمن في المنطقة وزيادة التطرف والعنف، فبلدان منطقة الساحل الإفريقي لا تزال ظروفها جذابة لانتشار الاتجار بالمخدرات

من خلال العوامل التي سبق ذكرها (الحدود التي يسهل اختراقها، الفساد المستشري، ارتفاع ، والفقر والتخلف) فالتخلف مصدر لا مفر منه لزعزعة الاستقرار وتفاقم الأمن في هذه المنطقة وهو ما تستغله تجار المخدرات والإرهابيين لتعزيز تواجدهما حيث يعتقد العديد من الخبراء أن انتشار هاتين الظاهرتين يرجع بشكل كبير إلى التخلف وعليه فالمعالجة الآمنة البحتة لقضية الإرهاب والمخدرات في المنطقة ضيقة للغاية من زاوية الرؤية علاوة على ذلك تفتح الباب أمام جميع أنواع المضاربة والتدخل الأجنبي وبما أن "الطبيعة تكره الفراغ" وطالما أن دول المنطقة لم تتصدى لتحدي التنمية الاجتماعية وفشلت في السيطرة على أراضيها فإن التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي الإقليمي هما آليتين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

الهوامش

---

(1) *Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab,» **civil – military fusion centre mediterranean basin team presents**, April 2012, P.1.*

* الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) منظمة عسكرية هدفها الإطاحة بالحكومة الجزائرية واستبدالها بدولة إسلامية وتحولت إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) عام 1998 وأصبحت فيما بعد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

(2) *Ibid, PP.1-2.*

(3) محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفائها في أزواد النشأة وأسرار التوسع**، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، لبنان، 2014، ص ص. 42-44.

(4) **المرجع نفسه**، ص ص. 98،99.

(5) *Messaoud Fenouche et al, « Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » **DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne**, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP), PP. 54-57.*

* يعملون بمجال الإغاثة الدولية بمخيم الرابوني اللاجئين الصحراويين بتندوف اثنين من جنسية إسبانية والاخر ايطالي، ومن هجوماتها كذلك الذي وقع على مركز للشرطة بتمنراست في محاولة لوقف الأنشطة الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

(6) *Stephen A. Harmon, **Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012–2013**, Pittsburg State University, USA, 2014, P. 181.*

(7) *Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, **op cit**, P.3.*

* الاسم الرسمي للجماعة هو «*Jama'afu Ahlis Sunna Lidda'awati wal-Jihad*» جماعة أفو احليس السنة للدعوة والجهاد. وفي اللغة العربية تعني 'الناس ملتزمة بنشر تعاليم النبي والجهاد'. وفي بلدة مايدوجوري حيث تأسست تسمى من طرف السكان المحليين مجموعة بوكو حرام وتعني في لغة الهوسا المحلية "التعليم الغربي حرام"

** في ولايات بورنو ويوبي وكاتسينا وكادونا وبوتشي وغومبي

(8) *Stephen A. Harmon, **op cit**, PP. 121,122.*

(9) *Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, **op cit**, PP.4,5.*

(10) *Ibid, PP.6,7.*

(11) *Ibid, P.7.*

(12) *Idem*

* فيفري 2012 أقرت منظمة هيومن رايتس بأن حركة الشباب والحكومة الاتحادية الانتقالية تجندان الأطفال للزواج القسري والاغتصاب وتقول المنظمة نفسها بان حركة الشباب تقوم بتجنيد الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات، حيث تم اختطاف 200 طفل من أفجوي على بعد 30 كلم من مقديشو دفعة واحدة في إحدى المرات.

(13 *Ibid, P.7.*

(14) *Ibid, PP.7,8.*

(15) *Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014 Sixth Annual Report**, February 2015, P. 03.*

(16) *Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015 Seventh Annual Report**, March 2016, PP. 6,7.*

(17) *Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014 Sixth Annual Report, op cit**, P. 04.*

(18) *Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, **op cit**, P.9.*

(19) *Ibid, P.10.*

* ما يميز عناصر حركة الشباب عن عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكوحرام هو قتلهم لرهائنهم بسرعة بدلا من انتظار نتائج المفاوضات الطويلة إضافة إلى ذلك وفي محاولتهم لجعل اسم لأنفسهم فإنهم قد يرتكبون أعمال مروعة ويجندون الأطفال إجباريا

(20) *Idem*

(21) *Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014 Sixth Annual Report, op cit**, P. 03.*

(22 *Messaoud Fenouche et al, **op cit**, PP.54-57.*

(23) *William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » **note d'analyse*** n° 12, *Observatoire de la vie diplomatique en Afrique, juillet 2012, P.17.*

(24) *Ibid, 17.*

(25) *Idem*

(26) *Idem*

* الوهابية تيار سعودي أكثر صرامة للإسلام السني وقد استقر العديد من الدعاة الوهابيين في المساجد الصغيرة والجمعيات الخيرية الممولة من المملكة السعودية بغرض مساعدة السكان المظلومين من قبل الدولة.

*(27) Zachary Devlin-Foltz, « Les Etats fragiles de l'Afrique: vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du terrorisme, » **bulletin de la sécurité africaine** une publication du centre d'études stratégiques de l'afrique, no. 6 / aout 2010, PP.1-8.*

(28) عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار،" **مجلة الجيش**، ع.561، أفريل2010، ص ص. 30-37.

(29) *Messaoud Fenouche et al, **op cit**, P.53.*

* بعد هجمات 2001/09/11 أقر مجلس الأمن الدولي القرار 1373 الداعي لقطع مصادر تمويل الإرهابيين بكل الوسائل وقد أشارت المادة 5 إلى الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود ومنها الاتجار بالمخدرات.

** شرعنة التنظيمات الإرهابية المتاجرة بالمخدرات من خلال اعتقادهم بأنهم في حرب شاملة ومشروعة ضد الغرب وحلفائه ففي حوار مع الجريدة الأمريكية *نيويورك تايمز* في 1 يوليو 2008، أعلن زعيم القاعدة في المغرب الإسلامي عبد المالك درودكال أنه " إذا رأت الإدارة الأمريكية أن حربها ضد المسلمين شرعية ما الذي يجعلنا نعتقد أن حربنا على أراضيها ليست شرعية؟". وفقا لهذه الرؤية أي تصرف مرجح أن يضر بالغرب يمكن اعتباره واستخدامه كسلاح ضدهم ومنه فرض ضريبة على مرور قوافل مهربي المخدرات لتمويل عملياتهم، ومن جهة أخرى يعتبرون هذه التجارة كآلية لإضعاف وزعزعة استقرار المجتمعات الغربية.

(30) *Messaoud Fenouche et al, **op cit**, P.54.*

(31) *Ibid, P.57.*

*** في كثير من الأحيان نجد معظم فالإرهابيين من الطبقات الاجتماعية المهمشة ما يجعلهم أكثر عرضة لخطر المخدرات قبل الانخراط في العمل الإرهابي وفي هذا الصدد نجد أن عددا من الإرهابيين هم أنفسهم تجار مخدرات أو متعاطي مخدرات ففي المغرب تم تفكيك خلية إرهابية كانت تعمل في تهريب المخدرات إلى إسبانيا والأمر نفسه بالنسبة للانتحاري الذي فجر نفسه في قصر الحكومة في الجزائر وهو سجين سابق لعدة مرات بتهمة الاتجار بالمخدرات إضافة لأمير الصحراء الجزائري مختار بلمختار الذي هو تاجر مخدرات وسجائر والأسلحة والمركبات.

(32) *Ibid, P.56.*

(33) *Ibid, P.65.*

(34) *Ibid, PP. 58,59.*

* كانت الجزائر السباقة في اكتشاف حدود الصلة بين الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة منذ 1990 عقب إلقاء أجهزة الأمن القبض على المهربين واعترافات التائبين المستفيدين من أحكام قانون الوئام المدني وميثاق المصالحة الوطنية بوجود تنسيق بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات والمهربين لمواجهة العدو المشترك المتمثل في الجمارك وحرس الحدود وهذا ما يعني تبادلا للخدمات من أجل البقاء حيث قام إرهابيي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتبييض أموالهم عن طريق تدوير جزء من أموال الفدية في أنشطة مربحة وقانونية، كما سمح التبادل الفعال للمعلومات بين بلدان منطقة الساحل باكتشاف ارتباط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بعدة شبكات تقوم بمهام معينة، مثل التفاوض طلب الفدية، تسليم الرهائن إذا لزم الأمر، وتوريد الأسلحة وغيرها وغسل الأموال

(35) *Ibid, P. 61.*